

تقرير

عكار تُقهر مرّتين: مع الحريري وبسببه

عون، فبلغت نسبة المؤيدين لعون 63,4%، علماً بأنه ليس بين هؤلاء أرمن ممن تفصلهم القوات اللبنانية غالباً عن الناخبين المسيحيين. وحال عون في ذلك من حال الحليف - حزب الله. فهوم الحزب المتنوعة تشغله عن الاستفسار أقله عن أوضاع نحو عشرين مجلساً بلدياً واجهوا في الانتخابات البلدية الأخيرة تيار المستقبل، بكل إمكانياته وقدراته التحريضية، وانتصروا. يُطبل تلفزيون «المنار» لهؤلاء، ولهم «تزر» إذاعة النور، ولاحقاً تفاجأ هذه

لا يسال العماد ميشال عون - وقد تحوّل إلى حامي حمى المسيحيين في المشرق - نفسه عن سبب خفض نسبة اقتراع المسيحيين في الانتخابات النيابية الأخيرة إلى 38,5% فقط مقارنة مع بلوغ هذه النسبة 67% في جبيل و53% في كسروان. لا يسال عن السبب وراء إحياء المسيحي العكاري، وبالتالي عدم ذهابه إلى صندوق الاقتراع. ولا يسال عمّا قدمه كتّله، الموصوف بالتكثّل المسيحي الأكبر، لمسيحي عكار الذين احتلوا المرتبة الثانية بعد جزين في الاقتراع لمرشح

مهم ملء جيوبهم من خيرات فارس، لا تمثّل العكاريين ولا تعديل ميزان القوى السياسي في عكار.

«المستقبل» يسقط عكار من حساباته الوزارية والإمنازية لأن فوزه محسوم بمقاعد النيابة (الأخبار)



مجدداً تدفع عكار ثمن ولائها للحريري. فلا هو يختار منها وزيراً، لكون أصواتها في جيبه، ولا معارضو الحريري فعلوها، لأن ناخبها سيصوّتون لنواب الحريري. والنواب لا تشغلهم مشاكل منطقتهم، بقدر ما يريدون إدارة المعارك الجارية خلف الحدود

عسان سعود

حين يسافر الرئيس سعد الحريري للترفيه عن نفسه بعد أن احزنته مغادرته السرايا الحكومية، لا يذهب وحده. يصير الرئيس نجيب ميقاتي على إرسال محافظة عكار مع سلفه، لعلها تسلبه حين يغض هاني حمود عينيه أو يتعب عقاب صقر من الكلام. فالتشكيلة الحكومية الأخيرة أتت لتؤكد أن قوى 8 آذار والتيار الوطني الحر والرئيس نجيب ميقاتي يعتبرون عكار (التي يمثلها سبع نواب) كدائرة بيروت الثالثة (التي تمثّل بعشرة نواب) ملكية حريرية خاصة. في الانتخابات النيابية الأخيرة، أكدت عكار استحقاتها لقب «خزان تيار المستقبل»، بعدما حلّت في المرتبة الأولى على صعيد عدد المقترعين السنة (نحو 87 ألف مقترع مقابل 79 ألف مقترع سنّي في دائرة بيروت الثالثة)، 14% منهم فقط اقتنعوا لمصلحة المناوئين للمستقبل. وفي المقابل، حصل خصوم المستقبل في دائرتي المنية - الضنية وطرابلس على أصوات نحو 27% من المقترعين السنة، الأمر الذي يؤكد أن المعارضة السابقة لم تبذل أي جهد لاستقطاب العكاريين. حتى حين يقترح بعض المعارضين بين الفينة والأخرى توزير نائب رئيس الحكومة السابق عصام فارس، يكون



مستشفى حاصبيا

رداً على ما ورد في جريدتك بتاريخ 15 حزيران 2011 تحت عنوان «مستشفى حاصبيا الحكومي: مساعد قاعد»:

أولاً: إن مستشفى حاصبيا الحكومي افتتح أبوابه فعلاً خلال حرب تموز بعد أن كان مجلس إدارة المستشفى قد قرر افتتاح 12 سريراً في قسم الاستشفاء كمرحلة أولى، على أن يلي ذلك تدريجياً باقي الأقسام حسب الخطة الإدارية الموضوعية سابقاً. ولكن مع بداية حرب تموز، أخذ مجلس الإدارة القرار بافتتاح كل أقسام المستشفى دفعة واحدة...

ثانياً: عانى المستشفى منذ انطلاقة من سقف مالي لا يلبّي طموحاته، إذ كان السقف المالي 49 مليون ليرة شهرياً، فيما كانت قدرة المستشفى على العمل بمبلغ يزيد ثلاثة أو أربعة أضعاف هذا المبلغ، وكانت دائماً واردات المستشفى تزيد على نفقاته، وعدد الموظفين لم يكن يوماً عبئاً على المستشفى إلا في السنتين الأخيرتين، بعد تراجع واردات المستشفى. وقد حاول مجلس الإدارة تخفيف أعداد الموظفين لتخفيف الأعباء، ولكن التدخلات السياسية منعت المجلس من تنفيذ هذا الأمر، وغير صحيح ما كتبت في المقالة عن تعيين أربعة موظفين في المستشفى خلال تعطيل عملة في الشهرين الأخيرين.

ثالثاً: لم يكن يوماً تعيين الموظفين في المستشفى محاصصة سياسية...

رابعاً: إن تعطيل المستشفى عن العمل منذ أكثر من شهرين هو نتيجة موقف وقرار سياسيين ترجمهما بعض الموظفين في تعطيل عمل المستشفى... أما ما كتب عن مسؤولية الوزيرين أسعد حردان وطلال أرسلان عن وضع المستشفى، فالحق يقال إنهما ربما كانا الوحيدين اللذين فعلاً كل ما في وسعهما لمصلحة المستشفى.

ختاماً: إن ولاية مجلس إدارة المستشفى هي ثلاث سنوات، وقد انتهت في حزيران 2006 لا 2009، ولكن حسب القوانين المرعية الإجراء، يمارس أي مجلس إدارة في المؤسسة العامة الصلاحيات نفسها إلى حين التجديد أو التعديل من قبل مجلس الوزراء...

الدكتور كمال النابلسي (رئيس مجلس الإدارة)

«الأخبار»: ربّما نسي رئيس مجلس إدارة المستشفى أنّ منصبه جاء بناءً على محاصصة، على أن يتولى هو رئاسة المجلس فيما تذهب إدارة المستشفى إلى الحزب الديمقراطي اللبناني، ويُمثّل الحزب التقدمي الاشتراكي بأعضاء في مجلس الإدارة. وإذا كانت الواردات في عمل المستشفى أكثر من نفقاته، فلماذا تدهور فجأة في السنتين الأخيرتين، إلى أن أقفل بوجه المرضى؟ أما بخصوص الموظفين الذين ينفي النابلسي إنه وافق على توظيفهم، في ظل توقف عمل المستشفى، فقد كان أول يوم في عملهم في 2011/4، أي أول أيام الاعتصام الذي بدأه الموظفون، وقد ترك أحدهم العمل في اليوم التالي، بعدما علم بأزمة تأخير مستحقات الموظفين، ليبقى ثلاثة هم فيصل. أ. وحسام. ح. وأنور. ج.

تقرير

جبهة يكن في ضائقة تنظيمية ومالية

وكيف الت الأمور بعد رحيل مؤسسها؟ تقول جهات عابثت الحالة الإسلامية الجهادية منذ الثمانينيات وواكبت نشوء ونمو جبهة العمل منذ ولادتها: «الحالة الإسلامية السننية عموماً في لبنان هي في حالة عجز ولم يعد لها وظيفة، وهذا ينسحب على الجبهة كما ينسحب على غيرها. فالتنظيمات الإسلامية السننية من دون استثناء تعمل باستراتيجيات غيرهما. على سبيل المثال، تعمل «الجماعة الإسلامية» باستراتيجية سعد الحريري الذي أخذ قواعدها الشعبية وتركها جسماً بلا روح. الحال ذاتها تنطبق على جبهة العمل التي تنحصر وظيفتها في تنفيذ استراتيجية حزب الله».

وبحسب الجهات ذاتها، فإن الجبهة لم تشكل حالة شعبية، ولا يوجد أمامها اليوم تحديات «وليس لديها استراتيجيات أصلاً، بل هي تعيش على هامش الحياة السياسية»، كذلك فإن الجبهة بقيت بلا رأس منذ وفاة مؤسسها الشيخ فتحي، ولذلك استعاض قياديوها عن وجود رئيس بخلق آلية جديدة لتداول القيادة من خلال «منسقية عامة» يتناوب على شغلها قادة الجبهة دورياً، حيث تحدد فترة المنسق العام بثلاثة أشهر قبل أن تنتقل إلى آخر. وفي «جوهر الشغل لا يوجد خلاف بين قيادات الجبهة» فهم متفقون من

السنني». لكن أحداث 7 أيار 2008 زادت من حجم الضغوط على الجبهة التي كانت تؤيد حزب الله في أدائه السياسي. وإذا كانت الأحوال السياسية والظروف التي ولدت في أحضانها جبهة العمل لم تعد قائمة، فإن هي الجبهة اليوم؟



غياب الحالة الشعبية

كان الداعية فتحي يكن مفتاحاً لعلاقات استراتيجية للجبهة داخل لبنان وخارجه. لكن الجبهة لم تتمكن من إرساء قاعدة شعبية خارج الحالة التي يمثلها بعض أطرافها في طرابلس، كحركة التوحيد التي نال أمينها العام، الشيخ بلال شعبان، نحو 17 ألف صوت في الانتخابات النيابية الأخيرة.

الجماعة الإسلامية وحركة التوحيد الإسلامي (بجناحيها)، والتيار السلفي برئاسة الشيخ داعي الإسلام الشهبان، وجمعية الاتحاد الإسلامي، ومنتدى طرابلس الثقافي ولغيف من علماء طرابلس. وتبلور عن هذا اللقاء ما سمي «قوى العمل الإسلامي»، قبل أن يتحوّل التجمع الجديد إلى حزب «جبهة العمل الإسلامي» بعدما انسحبت منه الجماعة والتيار السلفي وبعض الجمعيات. وبقي على رأس الجبهة الداعية الراحل فتحي يكن، فيما برز في العضوية رئيساً حركة التوحيد الشيخان بلال شعبان وهاشم منقارة، والشيخ عبد الناصر جبيري مؤسس معهد الدعوة في بيروت والشيخ غازي حنين والشيخ شريف توتيو.

كان الداعية يكن يريد للجبهة، التي أسسها ورعاها، أن تختط لنفسها «خطاً وطنياً إسلامياً يمثل رافعة للمساحة الإسلامية السننية التي انحرفت عن دورها الطبيعي في حمل لواء الجهاد والمقاومة وصمام أمان للحبولة دون تفجر الصراع السنني - الشيعي»، وفقاً لما ورد في الأدبيات الأولى لتأسيس الجبهة. حجزت الجبهة لنفسها بسرعة لافتة حضوراً بارزاً في الحراك السياسي اللبناني، وخاصة لما رافقها من لغط ومواقف ما بين داعم لها ومعجب بأهدافها ومواقفها، وبين من كان يراها غطاءً لحزب الله في العمل داخل «الشارع

منذ رحيل مؤسسها،

الداعية فتحي يكن، تعيش

جبهة العمل الإسلامي

ضائقة متعددة الأوجه:

غياب الرأس، وإقبال بعض

أبواب التمويل، واستمرارها

كببت بمنازل كثيرة. هل هي

ضائقة خاصة، أم أنه ضيق

أحوال الحركات الإسلامية

عامة؟

محمد علوش

كادت الأحداث التي جرت عامي 2005 و2006 أن تودي بتركيبة لبنان السياسية والاجتماعية، لما حملته من أحداث جسام، بدأت باغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري، مروراً بخروج الجيش السوري، وصولاً إلى العدوان الإسرائيلي على لبنان في حرب تموز، وما أفرزه من تداعيات سياسية. على هذه الخلفية، تولد شعور «بالالم» لدى الجماعات الإسلامية التي تداعت إلى اجتماع عاجل بعد أربعة أيام فقط على أحداث الأشرفية (5 شباط 2006)، حضرته